

تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة: خطوة هامة لتكريس الحريات الفردية والمساواة

تهنئ الجمعيات والمنظمات المنضوية صلب التحالف المدني من أجل الحريات الفردية والمدافعة عن حقوق الإنسان الكونية والمترابطة وغير القابلة للتجزئة نفسها، بصور تقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة في 12 حزيران 2018.

وتشيد جمعيات ومنظمات التحالف بما أبدته لجنة الحريات الفردية والمساواة من استماع وتقبل لمقترحات ومطالب المجتمع المدني الذي ناضل عبر الأجيال المتعاقبة في سبيل الحقوق والحريات والمساواة ومناهضة التمييز. وتحيي جمعيات ومنظمات التحالف جدية وصرامة عمل اللجنة وما قامت به من تجميع وتحليل وتدقيق لعدد هائل من النصوص التشريعية للوقوف على عدم انسجامها مع دستور 27 يناير 2014 ومع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومع "التوجهات المعاصرة" للدولة التونسية مثلما شدد عليها النص المحدث للجنة. وينوّه التحالف بما توصلت إليه اللجنة من مقترحات تشريعية لافتة لتعزيز الديمقراطية والدولة المدنية وهي مقترحات يتبناها التحالف ويدعمها خاصة فيما يتعلق ب:

- المساواة التامة والفعالية بين النساء والرجال، الولاية على الأطفال، منح الجنسية لأزواج التونسيات...
 - المساواة التامة والفعالية بين كل الأطفال بمن فيهم المولودين خارج الزواج...
 - إلغاء وتعويض النصوص القانونية القمعية وذات الصبغة اللاخلاقية مثل الفصلين 226 و 226 مكرر من المجلة الجزائية المتعلقة ب"التجاهر بفحش" و"الاعتداء على الأخلاق الحميدة..."
 - تكريس حرية الضمير
 - تجريم كل أشكال التمييز
 - تطوير تعريف جريمة التعذيب
- ومع اعتراف التحالف بقيمة وأهمية توجهات تقرير اللجنة فإنه يعرب عن أسفه لتقديم هذا الأخير لعدد من البدائل حول مسائل توجه الحسم بشأنها إعمالاً لمبادئ تكامل وترابط وعدم تجزئة الحقوق والحريات الشخصية وهي مقترحات وصور تعلق خاصة ب:

- عقوبة الإعدام
- الفصل 230 من المجلة الجزائية الذي يجرم المثلية الجنسية
- الفصل 231 من المجلة الجزائية المتعلقة بـ"الخناء"
- إغفال إلغاء الفصل 236 المتعلق بالزنا
- إمكانيات التخيير بين المساواة والتمييز فيما يخص المساواة في الإرث

بناء عليه، يدعو التحالف المدني من أجل الحريات الفردية:

- رئيس الجمهورية التونسية الذي بادر إلى إرساء لجنة الحريات الفردية والمساواة إلى تكريس التطلّعات التي حقّرها تقرير اللجنة وذلك بمتابعة توصياته وتقديم مبادرات تشريعية مطابقة لكونية وترابط وشمولية وعدم تجزئة حقوق الإنسان ومجسّدة للمساواة التامة والفعلية.
- نواب الشعب والقوى السياسية والسلطة القضائية للتحرك نحو تكريس توصيات اللجنة وتجسيد الخطوات الضرورية لضمان دولة مدنية ديمقراطية ومتضامنة.
- الحكومة وسلطات إنفاذ القانون والمؤسسات والمرافق العمومية لاتخاذ التدابير التي تهئّ تفعيل توجّهات تقرير اللجنة.
- كل القوى الحية سواء المدنية أو السياسية أو النقابية أو الإعلامية أو الثقافية أو الوطنية إلى الالتفاف حول توصيات التقرير والدفع إلى تجسيدها وتطويرها.

هذا وسيواصل الائتلاف يقظته من أجل ضمان كل الحقوق والحريات دون أي هواده أو تنازل وهو السبيل إلى احترام الكرامة الإنسانية للجميع .

الجمعيات والمنظمات الموقعة:

1. الجمعية التونسية للدفاع عن الحقوق الفردية ADLI
2. الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات ATFD
3. الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان LTDH
4. جمعية بيتي BEITY
5. جمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية AFTURD
6. جمعية رابطة الناخبات التونسيات LET
7. جمعية توحيدة بالشيخ TAWHIDA BEN CHEIKH
8. جمعية وعي WAI
9. جمعية شمس SHAMS
10. جمعية دمج الجمعية التونسية للعدالة والمساواة DAMJ
11. جمعية شوف CHOUF
12. جمعية الحق في الاختلاف ADD
13. الجمعية التونسية لمقاومة الأمراض المنقولة جنسيا والسيدا ATL MST SIDA
14. شبكة دستورنا
15. الجمعية التونسية للوقاية الإيجابية ATP+
16. حركة كلام ضد العنف CALAM
17. مبادرة موجودين للمساواة MAWJOUNDIN

18. جمعية حرة HORA
19. جمعية رؤية حرة FREE SIGHT
20. التحالف من أجل نساء تونس COALITION POUR LES FEMMES DE TUNISI
21. جمعية تحدي TAHADDI
22. الجمعية التونسية للعدالة الاجتماعية و التضامن OTJUSS
23. الشبكة الوطنية لمثققي الاقران Y-PEER
24. جمعية فني رغماً عني
25. جمعية الشارع فن
26. ائتلاف كلمتي
27. مبادرة السجين 52 ALSEJINE
28. جمعية توانسة
29. جمعية منامتي
30. الشبكة الاورومتوسطية للحقوق EuroMed Droits
31. الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان FIDH
32. منظمة أوكسفام OXFAM
33. محامون بدون حدود ASF
34. المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب OMCT